مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 21

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/06/06-05/31)

العدد 2020/21

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/21

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ السماح للمسرحين من خدمة العلم بتعديل أوضاعهم الوظيفية حسب شهاداتهم، ورفع سعر استلام كيلو القمح للموسم الحالي إلى 400 ليرة سورية، وإعادة افتتاح المنشآت السياحية
- مصرف سورية المركزي بيان بخصوص ضبط تسليم حوالات الأشخاص الخارجية.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- لبنان؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر شباط من عام 2020.
- مصر؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر أيار من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انخفاض تجارة التجزئة في شهر نيسان من عام 2020، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر أيار من عام 2020، وارتفاع معدل البطالة في شهر نيسان من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر نيسان من عام 2020، وانخفاض معدل البطالة في شهر أيار من عام 2020، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في شهر أيار من عام 2020.
- بريطانيا؛ ارتفاع كل من؛ مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات، ومؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر أيار من عام 2020.
- روسيا؛ انخفاض معدل التضخم في شهر أيار من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر أيار من عام 2020.
- الهند؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الأول من عام 2020.
- أستراليا؛ انكماش الاقتصاد في الربع الأول من عام 2020.
- البنك الدولي؛ بيان صحفي: بإمكانية البلدان الآن اتخاذ خطوات لإعادة البناء بعد تداعيات كورونا.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- بنك التسويات الدولية؛ محركات المخاطر السيبرانية.
- مجموعة البنك الدولي؛ الرابحون والخاسرون من جائحة COVID- 19: أدلة عالمية من بحث غوغل.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- غويانا؛ اقتصاد صغير غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 491.06 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 486.22 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 4.84 ليرة سورية (بمعدل 1%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

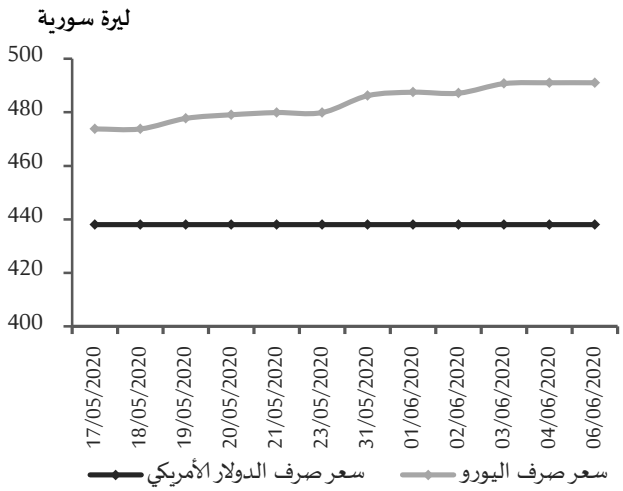

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 789.50 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 781.72 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 7.78 ليرة سورية (بمعدل 1%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

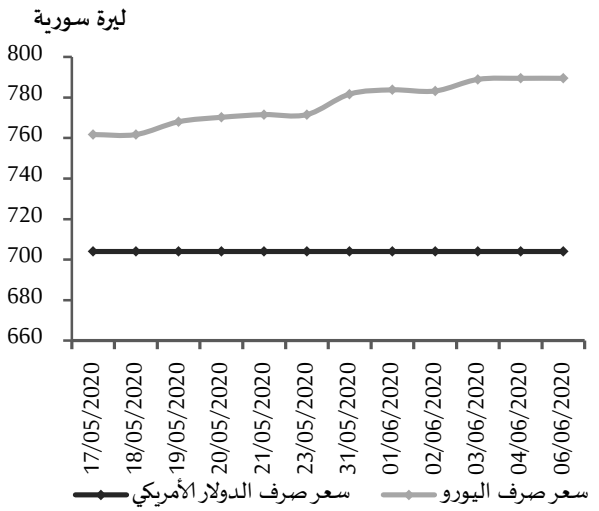

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 76,286 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 72,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 4,286 ليرة سورية (بمعدل 5.95%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 89,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 84,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 5,000 ليرة سورية (بمعدل 5.95%) (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 67.30 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 3.85%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

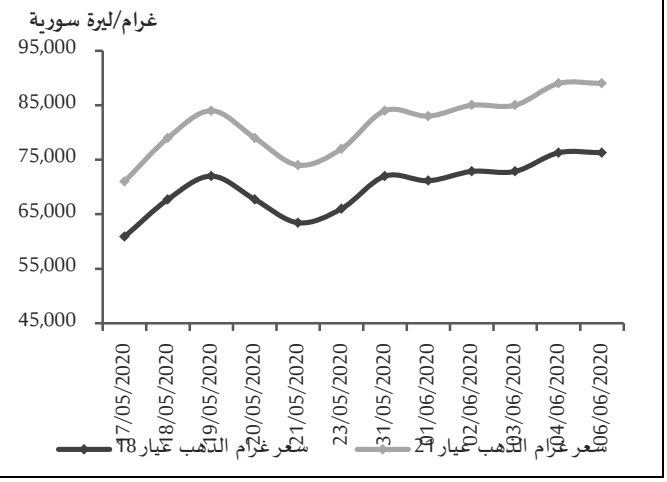

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 6,502.56 نقطة مقارنةً بمستوى 6,662.32 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 1.89%، ويعود هذا إلى انخفاض أسهم 10 شركات هي: بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 8.47%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 7.51%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 7.41%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض بلغت 5.68%، وشركة إسمنت البادية بنسبة انخفاض بلغت 3.89%، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة انخفاض بلغت 1.99%، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة انخفاض بلغت 1.94%، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.13%، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 1.06%، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت 0.09%، بينما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 1.3 مليار ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 1.1 مليار ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفع حجم التداول إلى مستوى 2.14 مليون سهم، مقارنةً بمستوى 1.51 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 799 صفقة مقارنةً بـ 763 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

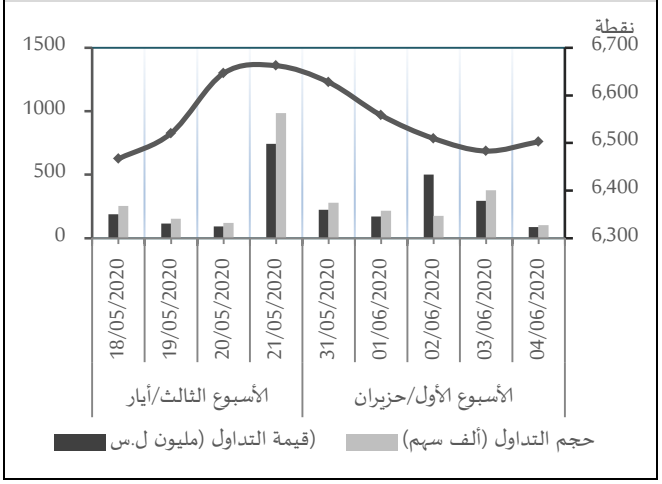

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 98.24% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 96.10% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.01% في تداولات الأسبوع الحالي، حيث لم يجر عليه تداول في الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.71% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.33% في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.05% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.13% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 0.001% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.45% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر تداول على قطاع الزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

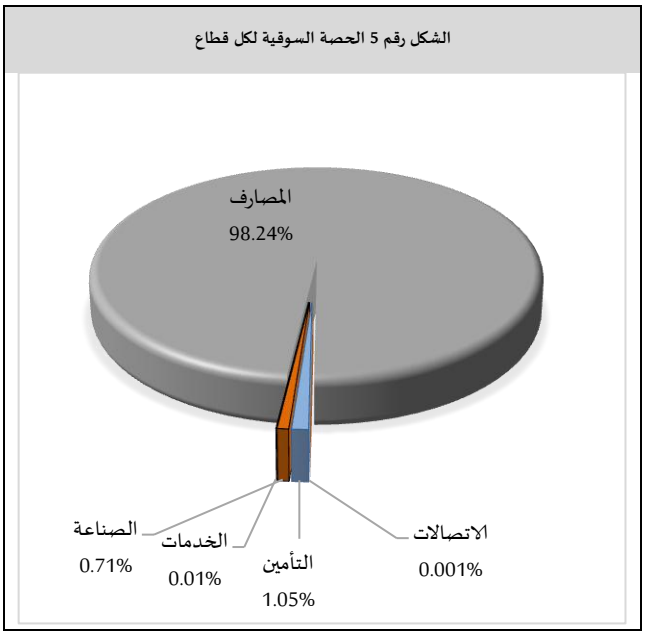

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 30.96% وحجم تداول 552,494 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 29.20% وحجم تداول 1,004,726 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 24.37% وحجم تداول 259,220 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 6.58% وحجم تداول 105,901 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 4.62% وحجم تداول

133,970 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.23% وحجم تداول 19,521 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ السماح للمسرحين من خدمة العلم بتعديل أوضاعهم الوظيفية حسب شهاداتهم، ورفع سعر استلام كيلو القمح للموسم الحالي إلى 400 ليرة سورية وإعادة افتتاح المنشآت السياحية:

وافق مجلس الوزراء على السماح للمسرحين من خدمة العلم المتعاقدين مع الجهات العامة بتعديل أوضاعهم الوظيفية تبعاً للشهادات الحاصلين عليها، كما وافق على رفع سعر استلام محصول القمح من الفلاحين للموسم الحالي من 225 ليرة سورية إلى 400 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد وذلك استمراراً لخطة الدولة بدعم القطاع الزراعي واستجرار كامل محصول القمح في المحافظات كافة، وتم الطلب من الوزارات المعنية تقديم التسهيلات اللازمة لاستلام المحصول وتكليف وزارة الداخلية تأمين عمليات الاستلام بالتنسيق مع المحافظين، كما وافق المجلس على إعادة افتتاح "المنشآت السياحية" بجميع أنواعها بما فيها المتنزهات والمطاعم وفق الاشتراطات والمعايير التي وضعتها وزارة السياحة فيما يخص طواقم العمل، ورواد المنشآت والتباعد المكاني ومنع تقديم الأراكيل حفاظاً على الصحة العامة على أن يتم تقييم المرحلة الأولى لمعاودة هذا النشاط بعد 30 يوماً.

مصرف سورية المركزي بيان بخصوص ضبط تسليم حوالات الأشخاص الخارجية:

أصدر مصرف سورية المركزي بياناً بخصوص ضبط تسليم حوالات الأشخاص الخارجية في إطار الإجراءات الرقابية على التعاملات المالية المنفذة من قبله ممثلاً بمفوضية الحكومة لدى المصارف والضابطة العدلية المركزية وبالتنسيق مع هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات إنفاذ القانون. ووفقاً للبيان؛ لوحظ انتشار ظاهرة تسليم الحوالات المالية الواردة من الخارج للمستفيدين منها عن طريق أشخاص مجهولي الهوية حيث يتم تسليم هذه المبالغ في الطرقات العامة بعد الاتصال مع المستفيدين منها والاتفاق على مكان التسليم وفي أغلب الأحيان يتم الاتصال عن طريق مكالمات صوتية عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، وعادة ما تكون الأرقام المستخدمة غير سورية لتجنب تتبعها وبالتالي معرفة هوية هؤلاء الأشخاص. وبعد متابعة مجموعة من هؤلاء الأشخاص الممتهنين لهذا النشاط غير المشروع تبين أن العديد منهم يعمل ضمن شبكات موجودة في مناطق تنشط فيها المجموعات الإرهابية وبعضهم مرتبط بهذه المجموعات أو لديه سوابق جرمية، الأمر الذي أدى إلى ربط الأشخاص الذين استلموا الحوالات عن طريقهم بنشاطهم الجرمي سواء المرتبط منه بالصرافة غير المرخصة والتعامل بغير الليرة السورية أو المرتبط بالتنظيمات الإرهابية وتمويلها. وفي هذا الصدد أوصى مصرف سورية المركزي الأخوة المواطنين بعدم استلام أي مبالغ مالية من أشخاص مجهولي الهوية أو في الأماكن العامة، وضرورة التواصل مع ذويهم أو أقاربهم في الخارج لضمان استلامها عن طريق شركات الصرافة المرخصة أو عن طريق شركات الحوالات المالية الداخلية المتعاقدة معها أصولاً، وبموجب إشعار يتضمن مبلغ الحوالة وبلد الإرسال ومعلومات الشخص المرسل، مبيناً أن الأفراد الذين يتم ضبطهم أو التوصل لمعلومات تفيد باستلامهم للحوالات عن طريق أشخاص مجهولين سيتم ملاحقتهم قضائياً بموجب قوانين تمويل الإرهاب في حال تورط هؤلاء الأشخاص بهذا الجرم، أو ملاحقتهم بجرم الصرافة غير المرخصة والتعامل بغير الليرة السورية بموجب القوانين النافذة في حال اقتصر الجرم المرتكب من قبل هؤلاء الأشخاص على ذلك. علماً أن مصرف سورية المركزي وخلال إجراءاته في الآونة الأخيرة قام بضبط مجموعة من الأشخاص المتورطين بأعمال الصرافة غير المشروعة واتخذ بحقهم الإجراءات المناسبة إضافة إلى إغلاق بعض الشركات المخالفة للقوانين النافذة. وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجةً للمخالفات المكتشفة لدى عدد من شركات الصرافة (تضمنت المضاربة على سعر صرف الليرة السورية

وتنفيذ عمليات صرافة غير مرخصة مع تسليم حوالات مجهولة المصدر على نحو مخالف للترخيص الممنوح لها) وبالتنسيق بين الجهات المعنية كافةً؛ فقد صدر كتاب من الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد تضمّن إغلاق الشركات المخالفة مؤقتاً لغاية اتخاذ القرار النهائي بخصوصها، مع استكمال المهام الميدانية لضبط أي مخالفات أخرى مرتكبة من باقي الشركات.

وبخصوص قرار الإغلاق المؤقت لبعض شركات الحوالات المالية الداخلية، طمأن المصرف المواطنين الذين لديهم حوالات لم تستلم بعد لدى إحدى الشركات التي تم إيقاف نشاطها بقرار الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، وأكد أن حقوقهم في هذه الحوالات محفوظة وسيتم تحديد آلية استلامها والإعلان عنها خلال الأيام القليلة القادمة بالتنسيق مع الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد.

الاقتصادات العربية:

لبنان؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر شباط من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي في لبنان إلى 11.36% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 10.04% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل منذ شهر كانون الأول من عام 2008، في ظل معاناة البلاد من أزمة اقتصادية متصاعدة وانهيار العملة منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في شهر تشرين الأول من عام 2019، وقد فاقم انتشار فيروس كورونا هذه الأزمة. يعود ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار كل من؛ الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والمشروبات الكحولية والتبغ، والملابس والأحذية. على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 1.38% في شهر شباط من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 2.13% في الشهر السابق من العام ذاته.

مصر؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى 40.7 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 29.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر العاشر على التوالي من الانكماش في هذا القطاع، حيث انخفض الإنتاج والطلبات الجديدة بوتيرة أقل، وانخفضت تكاليف ورسوم الإنتاج.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض تجارة التجزئة في شهر نيسان من عام 2020:

انخفضت تجارة التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 11.7% على أساس شهري في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 11.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق بانخفاضها بنسبة 15%، حيث انخفضت مبيعات كل من؛ الوقود، والغذاء والمشروبات والتبغ، والمنسوجات والملابس والأحذية، والسلع الكهربائية والأثاث. وقد كان لتدابير احتواء فيروس كورونا التي اتخذتها الدول الأعضاء تأثير كبير في الطلب والنشاط الاقتصادي.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 39.4 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بأدنى مستوى له على الإطلاق في الشهر السابق من العام ذاته عند 33.4 نقطة، وهو ما يشير إلى استمرار الانكماش في قطاع التصنيع نتيجة تأثره بالقيود الحكومية لاحتواء جائحة فيروس كورونا، حيث انخفضت بوتيرة أقل كل من المكونات الآتية؛ الإنتاج، والطلبات الجديدة، ومبيعات التصدير.

ارتفاع معدل البطالة في شهر نيسان من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة إلى 7.3% في شهر نيسان من عام 2020 مقارنةً بـ 7.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأقل من توقعات السوق البالغة 8.2%، حيث زاد عدد العاطلين عن العمل بمقدار 211 ألف إلى 11.92 مليون شخص. ومن بين أكبر الاقتصادات تم تسجيل أعلى معدلات البطالة في إسبانيا 14.8%، وفرنسا 8.7%.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع العجز التجاري في شهر نيسان من عام 2020:

ارتفع العجز التجاري الأمريكي إلى 49.4 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 42.3 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أكبر فجوة تجارية في ثمانية أشهر، ويرجع ذلك إلى إجراءات الإغلاق التي تمّ اتخاذها لمواجهة انتشار فيروس كورونا، حيث كانت العديد من الشركات تعمل بقدرة محدودة أو توقفت عن العمل تماماً، وتم تقييد حركة المسافرين عبر الحدود. وقد انخفضت الصادرات بنسبة 20.5% إلى أدنى قراءة لها منذ 10 سنوات عند 151.3 مليار دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بنسبة 13.7% إلى 200.7 مليار دولار أمريكي.

انخفاض معدل البطالة في شهر أيار من عام 2020:

انخفض معدل البطالة على نحو غير متوقع إلى 13.3% في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بأعلى مستوى له في الشهر السابق من العام ذاته عند 14.7%، وذلك مع إعادة فتح الاقتصاد الأمريكي تدريجياً. حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 2.1 مليون إلى 21 مليون شخص.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 37.5 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 26.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من التقديرات الأولية عند 36.9 نقطة، وتشير هذه القراءة إلى استمرار الانكماش في قطاع الخدمات، حيث انخفضت الطلبات الجديدة بوتيرة أقل، كما قامت الشركات بإلغاء الوظائف بوتيرة أقل من الشهر السابق.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 29.0 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 13.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من التقديرات الأولية البالغة 27.8 نقطة، حيث كانت شركات السفر والسياحة والترفيه هي الأكثر تأثراً بتفشي جائحة فيروس كورونا.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر أيار من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 40.7 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 32.6 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو ما يشير إلى استمرار الانكماش في قطاع التصنيع نتيجة عمليات الإغلاق العامة، وإغلاق الشركات، وإجراءات التباعد الاجتماعي لاحتواء جائحة فيروس كورونا.

الاقتصاد الروسي

انخفاض معدل التضخم في شهر أيار من عام 2020:

انخفض معدل التضخم السنوي في روسيا إلى 3% في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 3.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت أسعار المواد الغذائية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.3% في شهر أيار من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

اليابان؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر أيار من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 38.4 نقطة في شهر أيار من عام 2020، مقارنةً بـ 41.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو ما يشير إلى استمرار انكماش القطاع الصناعي. حيث انخفض كل من الإنتاج والطلبات الجديدة مع تراجع الطلب من الخارج بوتيرة كبيرة، كما تراجعت تكاليف المدخلات ورسوم الإنتاج، وبقيت الشركات متشائمة تجاه توقعات الإنتاج في المستقبل.

الهند؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الأول من عام 2020:

نما الاقتصاد الهندي على أساس سنوي بنسبة 3.1% في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 4.1% في الربع الرابع من عام 2019، وبأعلى من توقعات السوق البالغة 2.1%، حيث فرضت البلاد إغلاقاً على الاقتصاد منذ 24 آذار من عام 2020 بهدف احتواء انتشار فيروس كورونا. ويعود ذلك إلى انخفاض

كل من؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والصادرات، والإنفاق الخاص.

أستراليا؛ انكماش الاقتصاد في الربع الأول من عام 2020:

انكمش الاقتصاد الأسترالي بنسبة 0.3% في الربع الأول من عام 2020، بعد نموه بنسبة 0.5% في الربع الرابع من عام 2019، وهو أول انكماش منذ الربع الأول من عام 2011، نتيجة تضرر الاقتصاد من حرائق الغابات والجفاف، ووباء فيروس كورونا، حيث انخفض استهلاك الأسرة للمرة الأولى منذ الربع الرابع من عام 2008، كما انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

المنظمات والهيئات الدولية:

البنك الدولي؛ بيان صحفي: بإمكانية البلدان الآن اتخاذ خطوات لإعادة البناء بعد تداعيات كورونا:

قالت مجموعة البنك الدولي في تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" أن جائحة كورونا وعمليات الإغلاق الاقتصادي توجهان ضربة قاسية للاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان الأفقر، مشيرةً إلى أنه بإمكانية البلدان النامية والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات لتسريع وتيرة التعافي بعد مرور أسوأ ما في الأزمة الصحية، والتخفيف من الآثار السلبية طويلة الأجل.

ومن المرجح أن تؤدي حالات الكساد الحاد التي تصاحب الجائحة إلى تفاقم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية لعقود عدة، وهما المصدران الرئيسان لتحسن مستويات المعيشة والحد من الفقر. وقد أوهنت التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة الاقتصاد العالمي الهش بالفعل، متسببةً في حالات كساد حاد في الاقتصادات المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة إضافة إلى البلدان النامية على السواء. وعلى المدى الطويل؛ ستُخلِّف الجائحة أضراراً دائمة من خلال العديد من القنوات، من بينها انخفاض الاستثمارات، وتآكل رأس المال المادي والبشري بسبب إغلاق منشآت الأعمال والانقطاع عن الذهاب إلى المدرسة وفقدان الوظائف، والانسحاب من روابط التجارة العالمية، وسلاسل الإمداد.

تتطلب السياسات الرامية إلى إعادة البناء في الأمدين القصير والطويل تقوية خدمات الرعاية الصحية، ووضْع تدابير تحفيز جيدة التوجيه من أجل المساعدة على تنشيط النمو، يشتمل ذلك على بذل الجهود للحفاظ على القطاع الخاص وتقديم الأموال مباشرة إلى الناس. ويجب أن تركز البلدان خلال فترة التخفيف من آثار الجائحة على تعزيز النشاط الاقتصادي بتقديم دعم موجه لتوفير السيولة للأسر والشركات، واستمرار الخدمات الحكومية الأساسية. وفي الوقت ذاته، ينبغي على واضعي السياسات أخذ الحيطة والحذر لمواجهة احتمال وقوع اضطرابات مالية. ومن الضروري خلال فترة التعافي أن تقوم البلدان بدراسة إمكانية تقليص الدعم العام. كما يناقش التقرير أهمية السماح بتخصيص رأس المال الجديد على نحو منظم لصالح القطاعات المنتجة في الهياكل الجديدة التي ستظهر على الساحة بعد انحسار الجائحة، ولنجاح ذلك يجب أن تقوم البلدان بإصلاحات تتيح تكييف رأس المال والعمالة بسرعة نسبياً من خلال تسريع وتيرة حسم المنازعات، وتقليص الحواجز التنظيمية والإجرائية، وإصلاح نظم الدعم باهظة التكلفة، والاحتكارات، ومنشآت الأعمال المحمية المملوكة للدولة التي أدت إلى تباطؤ وتيرة التنمية.

وقد أدت القيود على الحركة والانتقال، والكساد العالمي إلى أكبر هبوط في شهر واحد لأسعار النفط على الإطلاق وذلك في شهر آذار من عام 2020، وصاحبه زيادة حادة في مخزون النفط العالمي. ومن غير المحتمل أن تقدم أسعار النفط المتدنية دعماً كبيراً للنمو، بل قد تفاقم الأضرار التي جلبتها الجائحة بزيادة الضائقة المالية التي يشهدها المنتجون. بينما تتيح الأسعار المنخفضة فرصة لمراجعة سياسات تسعير الطاقة، إذ ينبغي لمستوردي النفط من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التخلص من برامج الدعم باهظة التكاليف، وتخصيص مواردها المالية المحدودة للنفقات ذات الأولوية الأعلى التي تتضمن إجراء تحسينات في برامج الصحة العامة والتعليم.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

ارتفعت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 5.06% مسجلاً 10,621.14 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والموارد الأساسية، وخدمات النقل والشحن، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 3.98% مسجلاً 2,039.48 نقطة بدعم من قطاعات الاستثمار، والنقل، والعقارات، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 2.76% مسجلاً 10,124.27 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والتجزئة، والتأمين، وارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 2.23% مسجلاً 7,207.78 نقطة بدعم من قطاعات الزراعة، والصناعة، والاستثمار، وكذلك ارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 2.03% مسجلاً 1,654.03 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والنقل، والطاقة.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

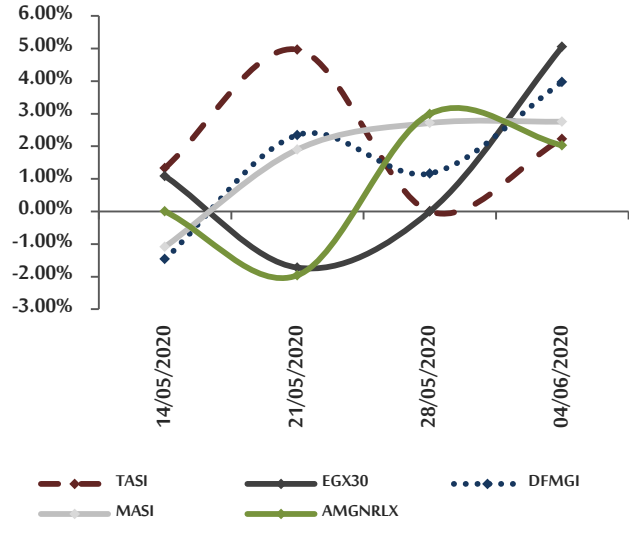

الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع مدعومةً بانخفاض معدل البطالة الأمريكية[1] مما عزز الآمال بالتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا، مسجلةً أرباح في قطاعات المالية، والاتصالات، والمواد الأساسية، والنفط والغاز الطبيعي؛ حيث ارتفع مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 6.81% مسجلاً 27,110.98 نقطة، وارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 4.91% مسجلاً 3,193.93 نقطة، كما ارتفع مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 3.42% مسجلاً 9,814.08 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

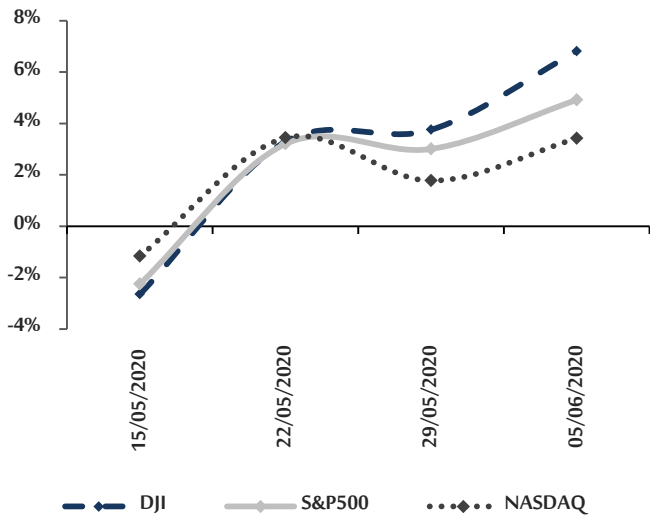

الأسهم الأوروبية:

ارتفعت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط حالة من التفاؤل بشأن الانتعاش الاقتصادي مع عودة الأعمال لمزاولة نشاطها تزامناً مع بدء التعافي من فيروس كورونا وتراجع ذروته في عدد من الدول الأوروبية، حيث ارتفع مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 10.88% مسجلاً 12,847.68 نقطة بدعم من قطاعات التجزئة، والعقارات، والموارد الأساسية، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 10.70% مسجلاً

[1] انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة على نحو غير متوقع إلى 13.3% في شهر أيار من عام 2020 مقارنةً بـ 14.7% في الشهر السابق من العام ذاته، مع إعادة فتح الاقتصاد تدريجياً.

5,197.79 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والتكنولوجيا، والنقل، كما ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 6.71% مسجلاً 6,484.30 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والخدمات، والتأمين.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

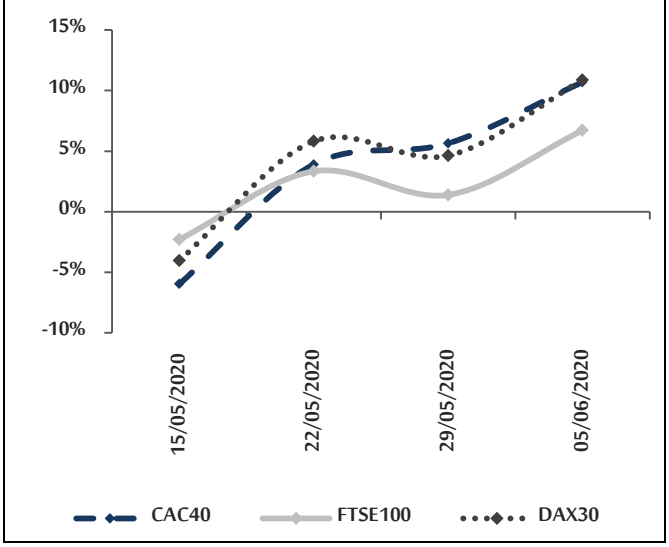

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق في ظل تصاعد الآمال حول التعافي الاقتصادي مع تخفيف قيود الإغلاق ورفع الحظر على السفر في عدد من الدول، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 5.86% مسجلاً 10,142.15 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والتعدين، والمالية، وارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 4.51% مسجلاً 22,863.73 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والصناعة، والتكنولوجيا، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 4.22% مسجلاً 5,998.70 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والطاقة، والسلع الاستهلاكية، كما ارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 2.75% مسجلاً 2,930.80 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمالية، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

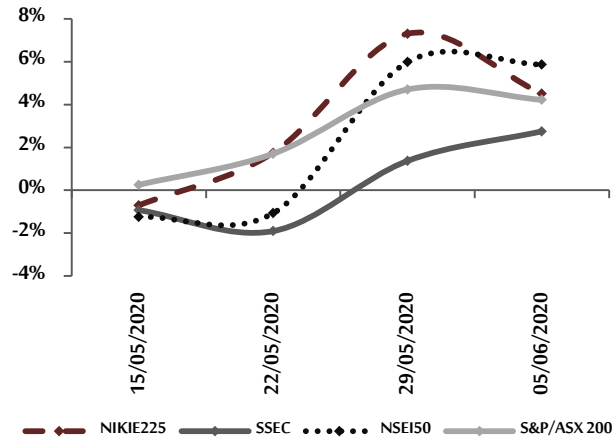

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 2.12% مسجلاً 2,792.74 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والاتصالات، والتعدين.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

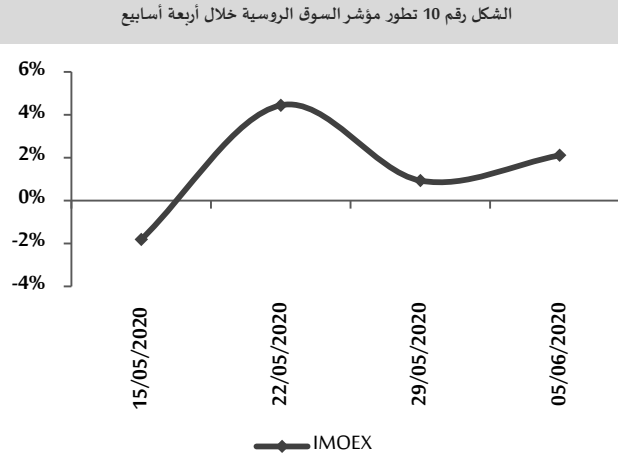

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 1.1135 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1099 دولار أمريكي لليورو) مدعوماً بالتفاؤل السائد بين المستثمرين وارتفاع شهية المخاطرة لشراء العملات ذات المخاطر المرتفعة، بفضل انحسار مخاوف التوترات بين الولايات المتحدة والصين حول هونغ كونغ، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق

عند مستوى 1.1286 دولار أمريكي لليورو بعد قرار المركزي الأوروبي بتثبيت سعر الفائدة عند المستوى الصفري دون تغيير.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

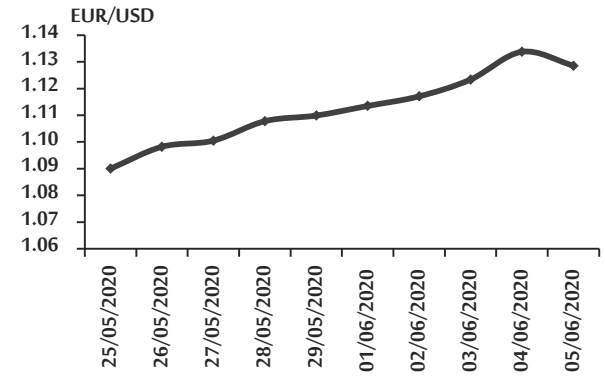

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً مستوى 1.2494 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2346 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً باستمرار هبوط مستويات الدولار الأمريكي بعد تراجع الطلب عليه كأفضل استثمار بديل، إضافةً إلى آمال تعافي الاقتصاد البريطاني سريعاً من تداعيات جائحة كورونا مع إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والخدمية تدريجياً، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2665 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بالتفاؤل حيال استئناف مفاوضات "بريكست" وإحراز تقدم بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في ملف ما بعد الخروج.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

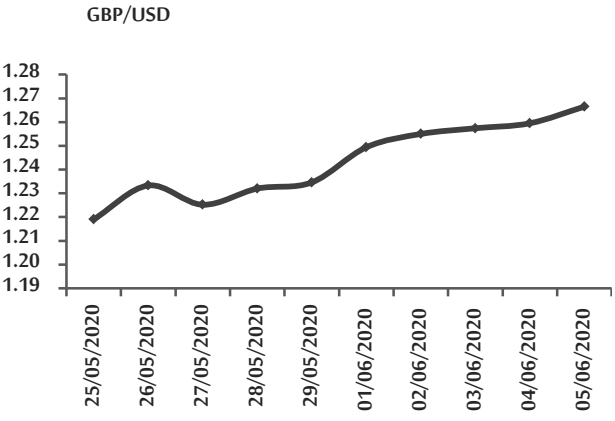

الين:

افتتح الين تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 107.59 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 107.79 ين للدولار الأمريكي) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي متأثراً بالإضرابات التي تشهدها بعض المدن في الولايات المتحدة الأمريكية، مما عزز القلق حيال تفشي الفيروس التاجي بصورة أوسع وسط تلك التجمعات البشرية وأعادت المخاوف حيال فرص التعافي للاقتصاد الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف ونهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 109.59 ين للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[1].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

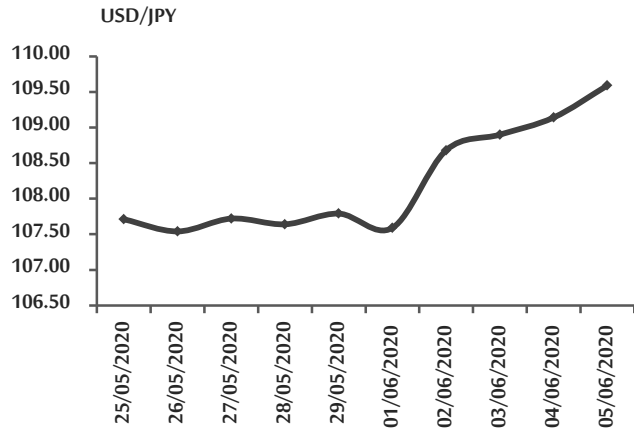

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 7.1278 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 7.1372 يوان للدولار الأمريكي)، نتيجة تراجع الدولار الأمريكي؛ حيث يستخدم بنك الصين الشعبي سياسة سعر الصرف الثابت حيث تتم عملية إدارة قيمة اليوان عن طرق إبقائه ثابتاً أمام سلة من عملات الدول التي تعتبر شركاء للصين، إضافةً إلى عدم قيام بنك الصين الشعبي بضخ أية أموال في الأسواق، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف

[1] صدور القراءة السنوية لمؤشر الإنفاق الأسري التي أظهرت اتساع التراجع إلى 11.1% في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 6.0% في الشهر السابق من العام ذاته.

الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 7.0820 يوان للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي بفعل تباطؤ الطلب على الدولار الأمريكي كأفضل استثمار بديل، إضافةً إلى تصاعد الاحتجاجات وأعمال العنف في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

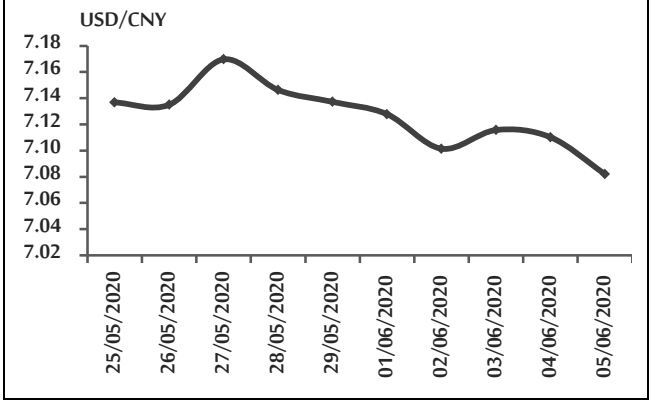

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين ارتفاعها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 10,221.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 9,426.20 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة ارتفاع الطلب عليها مع تعافي شهية المخاطرة في الأسواق وذلك بعد أن قامت العديد من الدول بتخفيف إجراءات الإغلاق لديها، بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 9,620.51 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط عمليات بيع بهدف جني الأرباح بعد أن وصلت لمستوى قياسي في بداية الأسبوع.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

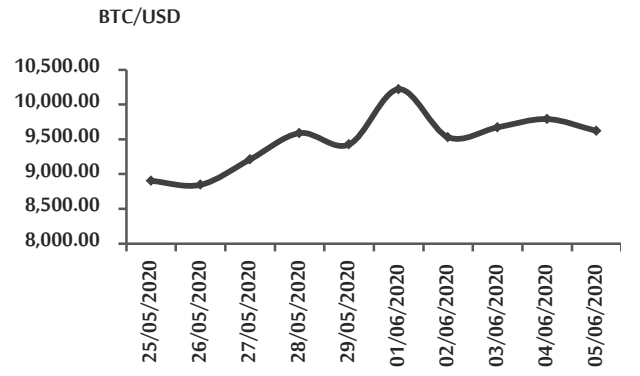

أسعار السلع

الذهب:

افتتح الذهب تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1,750.30 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,751.70 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن في ظل صعود أسواق الأسهم العالمية، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,683.00 دولار أمريكي للأونصة نتيجة الارتفاع في أسواق الأسهم مما جذب المستثمرين لأصول المخاطرة والعزوف عن الملاذات الآمنة.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

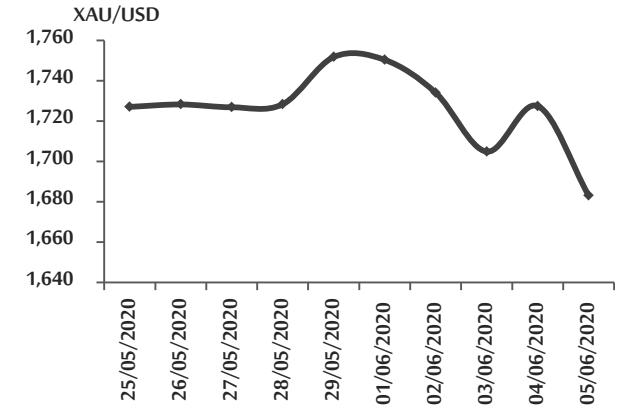

النفط:

تابع النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 38.32 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 35.33 دولار أمريكي للبرميل) نتيجة التزام روسيا بتخفيض الإنتاج[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 42.30 دولار أمريكي للبرميل بفضل تجدد آمال تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية لمدة شهر إضافي، وتحديداً بعد النجاح في حل الخلافات حول عدم التزام بعض المنتجين بتنفيذ كامل حصص الخفض، والموافقة رسمياً على عقد الاجتماع الاستثنائي عبر الانترنت لتحالف أوبك بلس.

1 انخفض إنتاج روسيا من النفط بنحو 17% ليصل إلى 9.39 مليون برميل يومياً في شهر أيار من عام 2020، مقارنة بنحو 11.35 مليون برميل يومياً في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

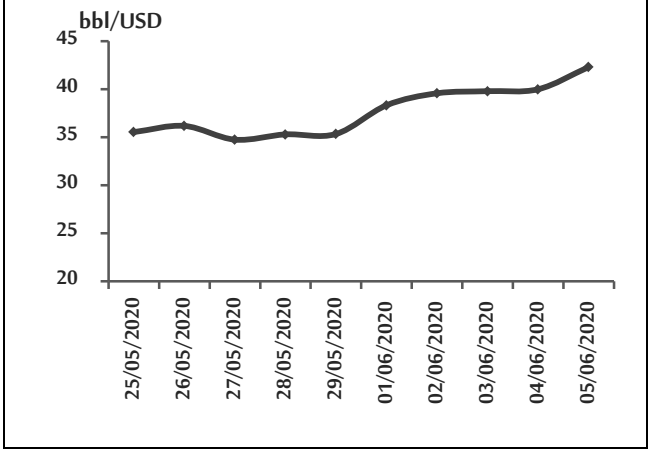

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

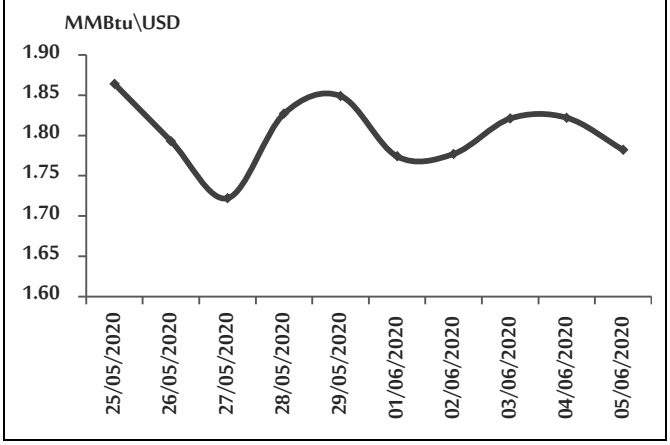

الغاز الطبيعي:

انخفض الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.774 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.849 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي حول العالم بسبب إجراءات العزل العام الرامية لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً مستوى 1.821 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض عدد منصات حفر الغاز الطبيعي[2]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.782 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بسبب وفرة المعروض من الغاز الطبيعي.

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[2] انخفضت منصات حفر الغاز الطبيعي بمقدار منصة واحدة فقط لتنخفض من 77 منصة إلى 76 منصة، وبذلك يتراجع إجمالي أعداد منصات الحفر الأمريكية من 301 منصة إلى 284 منصة بنهاية الأسبوع الأخير من شهر أيار من عام 2020.

أوراق عمل بحثية:

بنك التسويات الدولية؛ محركات المخاطر السيبرانية[3]:

أصبحت الحوادث السيبرانية أكثر تعقيداً وصعوبةً إضافةً إلى ارتفاع تكاليفها، حيث تبحث هذه الدراسة في خصائص الحوادث السيبرانية وتساعد في تحديد مخاطر استخدام الإنترنت، وتستخدم قاعدة بيانات فريدة تضم أكثر من 100 ألف حدث عبر الإنترنت لمختلف القطاعات. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ لقد زادت الثورة الرقمية من ترابط وتعقيد النظام الاقتصادي، وأدى استخدام التكنولوجيا والإنترنت إلى تحسين إنتاجية الشركات، ولكنه أيضاً يجعلها عرضة لانتشار البرمجيات الخبيثة، إضافةً إلى أن الاستخدام الأكبر للخدمات السحابية[4] يعرض المزيد من القطاعات الاقتصادية المهمة للمخاطر المشتركة، وتحديداً في حالة الهجمات السيبرانية. ثانياً؛ ارتفع متوسط تكلفة الأحداث السيبرانية على مدى العقد الماضي. حيث تكون هذه التكاليف أعلى بالنسبة للشركات الكبيرة، ويعاني القطاع المالي من العدد

[3] BIS, The drivers of cyber risk, N.865, May,2020.

الأمن السيبراني؛ هو ممارسة حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية. التي تهدف عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو ابتزاز المال من المستخدمين أو مقاطعة العمليات التجارية.

[4] تقنية متوفرة على الدوام على شبكة الانترنت تتيح حفظ الملفات على الخوادم والوصول إليها من أي جهاز عبر الاتصال على شبكة الانترنت

الأكبر من الحوادث السيبرانية (وتحديداً من النوع الخبيث والخصوصية وحوادث البيانات المفقودة)، وعلى الرغم من ذلك؛ تكبدت المصارف وشركات التأمين خسائر محدودة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويرجع ذلك على الأرجح إلى آثار التنظيم وارتفاع الاستثمار في الأمن السيبراني. ثالثاً؛ ترتبط الأنشطة المتعلقة بالتشفير، التي تفتقر إلى التنظيم إلى حد كبير بخسائر أعلى. حيث يوجد ارتباط إيجابي بين سعر العملة الرقمية (البيتكوين) وشدة الأحداث السيبرانية المتعلقة بالتشفير. فمع ارتفاع أسعار Bitcoin، هناك حافز متزايد لمهاجمة البورصات، وهو جزء ضعيف من نظام التشفير الخاص ببيئة الأعمال الرقمية البيئي. ومن المحتمل أن يكون التنظيم القوي لأنشطة الوسطاء الذين يعملون في أسواق الأصول المشفرة ضروري نظراً لأن التكاليف المتوقعة للأحداث المتعلقة بالكمبيوتر هي أيضاً أعلى بكثير من الأحداث الأخرى. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن تطوير المهارات التكنولوجية يساعد الشركات على التخفيف من تكاليف الحوادث السيبرانية، وكذلك الاعتماد بصورة أكبر على الخدمات السحابية. ويجب الحذر عند الأخذ بهذه النتيجة التي يمكن أن تخبر صانعي السياسة عن المكان الذي يوجهون انتباههم إليه لتحسين مرونة الاقتصاد الإلكتروني بصورة عامة.

البنك الدولي؛ الرابحون والخاسرون من جائحة COVID-19: أدلة عالمية من بحث غوغل[1]:

مع استمرار جائحة COVID-19 في إحداث الفوضى في جميع أنحاء العالم، تحاول هذه الدراسة تحديد التداعيات الاقتصادية إثر الوباء مع استمرار ارتفاع حالات الإصابة. ويعد تقدير الآثار الاقتصادية للوباء السائد أمر محفوف بالشكوك حول وبائيات المرض واتساع نطاق تعطل الأنشطة الاقتصادية. وتستخدم هذه الدراسة بيانات بحث Google التي تجسد التطور الزمني والمكاني لطلب المستهلك للحصول على قائمة مختارة بعناية من الخدمات عبر 182 دولة. وتوفر هذه البيانات الجديدة فرصة فريدة لتقدير الآثار المباشرة لـ COVID-19 في الطلب على الخدمات المختارة في مجالات لا تتوفر فيها أنواع أخرى من مصادر البيانات التقليدية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن الطلب على بعض الخدمات قد زاد بصورة كبيرة بسبب الوباء، بينما تعرضت خدمات أخرى لخسائر كبيرة. والأهم من ذلك، تم تحديد أثر الانتشار الإضافي في اقتصادات القطاعات الرابحة والخاسرة، وتبين أن انتشار الوباء قد قلل بصورة كبيرة من الطلب على الخدمات التي تتطلب تفاعلات وجهاً لوجه بينما عزز الطلب على الخدمات التي تنطوي على تفاعلات شخصية أقل. على سبيل المثال، من المرجح أن تشهد البلدان التي لديها 10 حالات مؤكدة على الأقل انخفاض بنسبة ما بين (63 – 79%) في الطلب على الفنادق وخدمات المطاعم بينما تتمتع بزيادة مماثلة في الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولوحظت معظم هذه الأنماط في القارات الأربع (أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا). كما تشير التقديرات إلى أن التأثيرات مدفوعة بصدمات جانب العرض على حد سواء بسبب الإبعاد الاجتماعي وتدابير الإغلاق والانكماشات المدفوعة بالطلب (التوسعات)، مع سيطرة الأخيرة على معظم الخدمات التي تتناولها الدراسة. ثانياً؛ يمكن لهذه النتائج أن تغني جهود السياسة والاستجابات للوباء، والأهم من ذلك، أن مثل هذه الأدلة حول التأثيرات النسبية للوباء في مختلف القطاعات الاقتصادية يمكن أن تحسن قدرة الحكومات على تحديد واستهداف القطاعات الأكثر تأثراً في الاقتصاد. ويعد هذا أمراً ضرورياً تحديداً للحكومات التي تضطر عادةً إلى تخصيص مواردها المحدودة بين الاحتياجات المتنافسة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن هذه النتائج تساعد في فهم التحولات الإنتاجية القطاعية المحتملة بسبب جائحة COVID-19، وهي معلومات مهمة قد تستخدمها الحكومات لتصميم سياسات عامة لإعادة التوزيع.

[1] WBG, Winners and Losers from COVID-19: Global Evidence from Google Search, N.9268, Jun,2020.

غويانا؛ اقتصاد صغير غني بالموارد:

تقع غويانا شمال أمريكا الجنوبية، مطلة على شمال المحيط الأطلسي، بين سورينام وفنزويلا، تبلغ مساحتها 215 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 780 ألف نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في غويانا 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 3.61 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 69.3% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 15.3%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد غويانا نمواً بمعدل 4.1% في عام 2018، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 2.1% في العام السابق.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في غويانا إلى 1.35% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بمعدل 1.68% في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في غويانا بمعدل 0.3% في شهر شباط من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في غويانا إلى 13.8% في عام 2018، مقارنةً بمعدل 12.2% في العام السابق.

العجز التجاري:

سجلت غويانا عجزاً في الميزان التجاري قدره 538.6 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بعجز قدره 317.2 مليون دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 22.4% لتبلغ 435.7 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 47.27% لتبلغ 974.3 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي في غويانا إلى نحو 500 مليون دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 548 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في غويانا ليبلغ نحو 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بـ 1.26 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 52.9% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل غويانا المرتبة 134 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، دون تغيير مقارنةً بتصنيف العام السابق.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -5 Q1	%0.3 Q1	% -0.8 Apr	% 0.3 Apr	%13.3 May	%0.25 Apr	-49.4	مليار دولار أمريكي	Apr
منطقة اليورو	%- 3.8 Q1	%- 3.2Q1	%-0.1 May	%0.1 May	%7.3 Apr	%0 Jun	28.2	مليار يورو	Mar
المملكة المتحدة	%-2 Q1	%-1.6 Q1	%-0.2 Apr	%0.8 Apr	%3.9 Mar	%0.1 May	-6.68	مليار جنيه استرليني	Mar
روسيا	%0.6 Q4	%1.6 Q1	%0.3 May	%3 May	%5.8 Apr	%5.5 Apr	9.31	مليار دولار أمريكي	Mar
الصين	%-9.8 Q1	%-6.8 Q1	%-0.9 Apr	%3.3 Apr	%6 Apr	%3.85 Apr	62.93	مليار دولار أمريكي	May
اليابان	%-0.9 Q1	%-2 Q1	%-0.2 Apr	%0.1 Apr	%2.6 Apr	%-0.1 Apr	-930	مليار ين ياباني	Apr
تركيا	%0.6 Q1	%4.5 Q1	%1.36 May	%11.39 May	%13.6 Feb	%8.25 May	-4.56	مليار دولار أمريكي	Apr
الهند	%1.1 Q4	%3.1 Q1	%-0.34 Mar	%5.91 Mar	%23.5 May	%4 May	-6.76	مليار دولار أمريكي	Apr
استراليا	%-0.3 Q1	%1.4 Q1	%0.3 Q1	%2.2 Q1	%6.2 Apr	%0. 25 Jun	8.8	مليار دولار استرالي	Apr
مصر	%5.6 Q3	%5.6 Q4	%1.3 Apr	%5.9 Apr	%7.7 Q1	%9.25 May	-2.69	مليار دولار أمريكي	Mar
الأردن	%1.9 Q3	%2.1 Q4	%-0.98 Apr	%0.5 Apr	%19.3 Q1	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Feb
لبنان		%1 2018	%1.38 Feb	11.36% Feb	%6.2 2019	%6.75 Mar	-0.58	مليار دولار أمريكي	Mar